إعادة قراءة... إعادة كتابة

حسن مدن

يذهب ابن خلدون في «المقدّمة» إلى أن «التاريخ في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الدّول والسوابق من القرون الأُول، تنمو فيه الأقوال وتضرب فيه الأمثال، إلا أنه في باطنه نظرٌ وتحقيق، وتعليلٌ للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق، فهو لذلك أصيل، في الحكمة عريق، وجديرٌ بأن يُعدّ في علومها وخليق». وكأننا بابن خلدون في هذا يحضّنا على التفكّر في الحاجة الدائمة التي لا تنتهي لإعادة تأويل التاريخ، حيث لا قول نهائيّاً فيه، حين تصبح جميع الأحكام خاضعة لإعادة الفحص والتدقيق.

ولعلّ هذا ما عناه الأديب الألماني غوته، حين قال إنه «تتعيّن إعادة كتابة التاريخ بين حين وآخر». وهي دعوةٌ شديدة الجاذبية، ذلك أنها تُحرّضنا على ألا نستسلم للمرويّات المتوارثة، وأن نعيد تدقيقها والبحث عما هو خارجها، بمعنى ما أغفلته سهواً أو عمداً، وخصوصاً عمداً، إذا أخذنا بعين الاعتبار الحقيقة المتواترة أن التاريخ كتبه المنتصرون، فأقصوا، وهم يكتبونه، كل ما لا يتلاءَم وأهواءهم ومصالحهم. لكن عبارة غوته حمَّالة أوجه، فالدعوة إلى إعادة كتابة التاريخ بين حين وآخر قد تؤوّل أنها حثٌّ لمن آلت إليهم الأمور لأن يعيدوا كتابة التاريخ وفق أهوائهم ومصالحهم، ما يُقصي مرويّاتٍ اعتمدها الناس قبل ذلك، خصوصاً أن من المستحيل الجزم أنّ إعادة كتابة التاريخ هي، في المطلق، أفضل من كتابته الأولى، فهي نفسُها قد تكون تزييفاً لوقائع هذا التاريخ، فيما أصحابُها يزعمون أنهم يغربلون التاريخ مما لحقَ به من زيف.

في «المقدّمة» صنّف ابن خلدون المؤرّخين في خانات، أو طبقات حسب تعبيره، منها طبقة فحول المؤرّخين، وذكر منهم: الطبري، ومحمّد بن يحيى، ومحمّد بن سعد الواقدي، ممن جمعوا أخبار الأمم في كتبهم. ثم طبقة الجهّال، ممن وسمهم بالتطفّل لأنهم خلطوا الأخبار بالباطل خطأ أو عمداً، واقتفى بعد هؤلاء جماعة قبلوا هذه الآثار واتبعوها وأدّوها كما سمعوها، وتليهم طبقة المقلّدين، الذين اتّبعوا آثار هؤلاء ولم ينقّحوا الأخبار ولم يراعوا طبائع العمران فيما حملوه من الروايات، وأخيراً طبقة المختصرين، الذين اكتفوا بأسماء الملوك والأمصار، كما فعل ابن رشيق في «ميزان العمل».

علينا بعد هذا تخيّل كيف كُتب التاريخ أو أعيدت كتابته. وعودة إلى ما بدأنا به الحديث، فنقول إنّ التاريخ يظلّ دائماً بحاجةٍ لإعادة قراءة، وبالتالي، لإعادة كتابة، وفي عبارة أخرى، لإعادة تأويل. ربما لا يدور الخلاف حول أنّ واقعة تاريخية ما تمّت أو لم تتم، وإنما يدور، في درجة أساسية، بشأن الملابسات التي أحاطت بهذه الواقعة، وهو أمرٌ يُذكّرنا بالفارق بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، ومن ضمن الأخيرة التاريخ، فإذا كان بوسع عالم الفيزياء أو الكيمياء أن يجري الاختبارات العديدة في المختبر للتحقّق من النتائج العلمية التي بلغها، فلا تغدو «حقيقة» إلا بعد فحوصاتٍ متأنّية، فإنّ الباحث في العلوم الاجتماعية يشتغل في فضاءاتٍ اجتماعية ومعرفية معقّدة تجعله عرضةً للخطأ أكثر من عالم الطبيعة، لأنه لا سبيل سريعاً لاختبار خلاصاته أو التحقق من مدى صحتها. كان الفلاسفة الطبيعيون قد لاحظوا ذلك، حين نبّهوا إلى أنّ مادّة التاريخ بالذات غير ثابتة وغير قابلة للتحديد، لأن الاختبار والتجربة أمران غير مُمكنين في الدراسة التاريخية.

ربما تتّصل العودة المطلوبة إلى التاريخ بالجزئيات والتفاصيل التي كثيراً ما جرى إهمالها لصالح التعميمات، أي الوقوف عند الأحداث الكبرى، كالحروب والغزوات، وإغفال ما كان خلف ذلك أو في موازاته، بصفتها عناصر لها سياقٌ مستقلٌ له سيرورته الخاصة به التي ظلّت مستمرّة، ولو على «هامش» التطوّرات الحاسمة.

هل تراجع سيناريو «الترانسفير» الفلسطيني؟

محمد أبو رمان

يذهب العديد من دوائر القرار الغربية والعربية إلى أنّ خطر التهجير الجماعي للفلسطينيين (الترانسفير) لم يعُد قائماً، كما كانت عليه المخاوف في بداية الحرب على غزّة، لأسباب رئيسية، في مقدّمتها الإصرار الفلسطيني، رغم الكارثة الإنسانية الكبرى، على التمسّك بالأرض (ورأينا محاولات العودة إلى المناطق الشمالية في غزّة من آلاف الفلسطينيين وبقاء عشرات الآلاف هناك رغم انعدام كل شروط الحياة)، والرفض العربي الشديد، مصرياً وأردنياً، وعدم تقبّل المجتمع الدولي الأفكار الإسرائيلية بهذا الخصوص. ومن المعروف أنّ سيناريو الترانسفير لم يكن خيالياً أو مجرّد «تحليل»، بل عُرض بالفعل، في الزيارات الأولى لوزير الخارجية الأميركية أنتوني بلينكن، على الدول العربية. وتذكُر روايات المسؤولين الأردنيين كيف أنّ الملك رفضه بصورة قاطعة، واعتبره «إعلان حرب» (المصطلح الذي استخدمه وزير الخارجية الاردني أيمن الصفدي علناً، لاحقاً، في الحديث عن أي ترانسفير إلى الأردن)، وعرض مسؤولون أردنيون على بلينكن أخذه في جولةٍ لرؤية المخيمات الفلسطينية منذ 1948 و1967، عندما قال إنّها فكرة مؤقتة حتى تقضي إسرائيل على حركة حماس هناك!

بالرغم من فرضية تراجع سيناريو الترانسفير، بل وتوقّف المسؤولين الإسرائيليين عن الحديث عنه علناً، وتراجع الإدارة الأميركية عن تبنّي فكرة «الترحيل المؤقت»، إلاّ أنّ الإطمئنان إلى فكرة انتهاء هذا الخطر ليست صحيحة، لأنّ السلوك الإسرائيلي في غزّة والضفة الغربية والقدس لا يزال يؤشّر على أمرين رئيسين: الأول، أنّ هنالك تسويفاً إسرائيلياً في غزّة وتدميراً متعمّداً للبنية التحتية، وإصراراً على اجتياح رفح، وقطع حبال الحياة في القطاع، فضلاً عن التصريح العلني بعودة الاحتلال ورفض عودة حكم «حماس» أو السلطة الفلسطينية، بل وإقامة خط عرضي يفصل وسط القطاع وشماله عن جنوبه، بحجّة تأمين المساعدات من الميناء البرّي إلى المواطنين، وهي سياسة خطيرة تعزّز المخطّطات الإسرائيلية، ما يعني أنّ التوجه الغالب على المسؤولين الإسرائيليين يتمثل في القيام بعملية الترانسفير الإجباري، أو التمهيدي، والتحضير للترانسفير الإجباري (يسمى اختيارياً) متوسّط المدى.

الأمر الثاني أنّ خيار التهجير هو الوحيد الذي يمثل الأفق الاستراتيجي للمشروع الصهيوني - الإسرائيلي في فلسطين، عاجلاً أم آجلاً، وإذا كان نتنياهو وبن غفير وسموتريتش وأفيغدور ليبرمان وغيرهم يصرّحون بذلك، فإنّ الأحزاب والتيارات الإسرائيلية الأخرى لا تختلف معهم على «الهدف النهائي»، وهو ما نجده جليّاً في مخطّطات تهويد القدس، التي تجري علناً، على قدم وساق، وتوضع موازنات معلنة بالمليارات لتنفيذ ذلك، وحتى في الضفة الغربية التي يجرى تقطيعها وتمزيقها وإغراقها بالحواجز والمستوطنات وكل استراتيجيات اقتلاع الحياة والتهجير للفلسطينيين. إذاً، من الخطأ الفادح التعامل اليوم مع خطر التهجير وفق فرضيتين: الأولى أنّه انتهى في الحرب على غزّة وجرى إحباطه، فهو لا يزال قائماً والخطط الإسرائيلية على أرض الواقع تؤكّد ذلك بما لا يدع مجالاً للشك. والثانية أنّه يمثل فقط مشروع اليمين الإسرائيلي، بل هو مشروع الهوية اليهودية للدولة، وهو الأمر الذي تسير السياسات الإسرائيلية جميعاً نحو تحقيقه من دون معارضة من المجتمع الدولي أو حتى الدول العربية.

هذه «ساعة الحقيقة» التي دقّت بخاصة لدى الفلسطينيين، في المناطق الأربع (غزّة، الضفة الغربية، القدس، ما يسمّى الداخل أو الـ48)، فهم جميعاً غير مرحّب بهم في «دولة إسرائيل» التي يحلم بها الإسرائيليون جميعاً.

الرسالة الإسرائيلية الكبرى في حرب الإبادة والتهجير والاعتقال والقتل والتجويع والاستيطان والتهويد في كل فلسطين أنّ ثمن بقاء الفلسطينيين هو حياتهم بالمعنى الحرفي للكلمة. وإذا كان هنالك طرفٌ آخر معنيّ بهذه الحقيقة فهو الأردن (بدرجة أقل مصر)، الذي يمثل سيناريو الترانسفير بالنسبة له ليس فقط «وطناً بديلاً» بل «نظاماً بديلاً»، والمعضلة الكبرى إذا كان هذا هو المشروع الإسرائيلي الاستراتيجي الوحيد على الطاولة. أما عن باقي الدول العربية فالجواب كان واضحاً في ثنايا الإبادة الحالية في غزّة.

هل نشهد تحدّياً لتوظيف إسرائيل الهولوكوست؟

لميس أندوني

«نرفض توظيف (إسرائيل) يهوديّتنا والهولوكوست لتبرير الاحتلال»، المخرج البريطاني جوناثان غليزر في خطاب تسلّمه جائزه أوسكار (2024/03/11)

نزلت كلمات المخرج اليهودي جوناثان غليزر، نيابة عنه وعن فريق فيلمه «منطقة الاهتمام» (The Zone of Interset)، الفائز بجائزة الأوسكار لأفضل فيلم أجنبي، كالصاعقة على قاعة الاحتفالات في هوليوود في لوس أنجلوس، لكن تأثيرها كان أشدّ حدّة على المنظمّات اليهودية المؤيّدة لإسرائيل في أميركا والعالم. استمرّ الجدل، وكذلك الإدانات التي انهالت عليه، خصوصاً أن قصة الفيلم مستوحاة من واقعة المحرقة اليهودية (الهولوكوست)، التي ارتكبتها ألمانيا النازية ضد يهود أوروبا، وتستخدمها إسرائيل منذ تأسيسها ليس لتبرير وجودها كياناً كولونيالياً فحسب، وإنما أيضاً للتغطية على جرائمها المستمرّة ضد الفلسطينيين.

منذ بدء حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل على غزّة، برزت أصوات ناجية من الهولوكوست أو أبناء لهم تدين استغلال عذاب عائلاتهم أو قتلها في جريمةٍ ليس للفلسطينيين علاقة بها من قريب ولا من من بعيد، بل اعتبرت أصوات يهودية مهمّة هذا التوظيف إهانة وتسخيفاً لهم ولضحايا المحرقة. ولعل أهم الأصوات هو المفكر المجري الكندي وعالم النفس جابور ماتي، وهو نفسه أحد الناجين من الهولوكوست، ويدين في كل فرصة استعادتها لتبرير ما يحدث في غزّة. وهو متخصّص بعلاج الصدمات النفسية (التروما)، فلا يتوقف عن تذكير العالم بالآثار النفسية التي تتركها المجازر الإسرائيلية على أهل غزّة، وبخاصة الأطفال، فإنسانيته تمنعه من قبول هذا التوظيف للهولوكوست، بل ذهب إلى أبعد من ذلك؛ بإدانة أسس إقامة إسرائيل، ودعا إلى إعادة أرض فلسطين إلى أهلها؛ «نجوتُ من الهولوكوست، لأن أمّي أودعتني مع عائلة غير يهودية لتحميني، بينما اندثرت هي ومعظم أفراد عائلتنا، وكنتُ أؤمن بإقامة الدولة اليهودية، وحين اكتشفتُ الواقع على الأرض لم أستطع أن أبقى صهيونياً». هذا ما قاله ماتي، في مقابلة مع المذيع البريطاني بيرس مورغان، بعد شهر على عدوان إسرائيل على غزّة.

سبقت ماتي أصوات عديدة، من أبرزها المؤرخ الإسرائيلي إسرائيل شاحاك الذي سخّر وقته لتوثيق الجرائم الإسرائيلية يومياً حتى يوم مماته، ونورمان فينكلشتاين، وألّف كتاباً بعنوان «صناعة الهولوكوست»، فضح فيه كيف استغلّت شخصيات إسرائيلية ويهودية غربية مأساة الهولوكوست، لتبتز مصارف ألمانية وتستحوذ على ممتلكات ومقتنيات ثمينة تعود إلى ضحايا المحرقة للإثراء.

ما يهمّنا هنا عدة نقاط؛ أولاً: يجب أن نساهم نحن في فضح محاولة ربط أسباب إقامة إسرائيل بجريمة الهولوكوست، فالحركة الصهيونية بدأت رسمياً في إعلان مؤتمر بازل عام 1897، وإن سبق التخطيط ذلك، وأن هجرة اليهود من أوروبا مستوطنين في فلسطين بدأت في أوائل عشرينيات القرن الماضي. ثانياً: قدّمت الصهيونية السياسية حلاً لما سمّيت «المسألة اليهودية» الناتجة عن العداء للسامية التي ترفض وجود اليهود في أوروبا، مفاده ضرورة تشكيل دولة يهودية، تم اقتراحها في الأرجنتين أو أوغندا في فترة، لكنها رست على فلسطين، نظراً إلى مكانتها الدينية، ولأنها تخدم أهداف المستعمر البريطاني حينها، وبعد ذلك الغرب بقيادة أميركا التي تبوّأت عرش تمثيل المصالح الإمبريالية بعد الحرب العالمية الثانية. المفارقة أن الحركة الصهيونية قدّمت حلاً، لا يواجه المعاداة للسامية، بل يجاريها، فكما شرح مؤسّس الحركة الصهيونية، ثيودور هرتزل أن «إقامة دولة لليهود في فلسطين تُخرج اليهود من أوروبا» تحقيقاً لمطالب المعادين للسامية. ثالثاً: من الضرورة التذكير أن الحركة الصهيونية تعاونت مع ألمانيا النازية تعاوناً مباشراً وغير مباشر، بتوجيه هروب اليهود من المحرقة إلى أرض فلسطين، وليس إلى مكان آخر، بتقديمها الدعم والتسهيلات لمثل هذه الهجرة. رابعاً: يجب التحذير من محاولات مثقّفين عرب و«غير مثقفين» بإنكار حدوث المحرقة، ردّ فعل على إنشاء إسرائيل، فذلك يخدم أسطورة ضرورة إقامة إسرائيل على أرض فلسطين واقتلاع أهلها، هرباً من الهولوكوست وحماية لكل من هو يهودي الديانة.

> كسرت الحرب على غزّة محظور رفض استغلال إسرائيل الهولوكوست

ربما لسنا نشهد تغيّراً جذرياً في رفض توظيف إسرائيل الهولوكوست، ولكنها بداية عملية تغيير مهمة، أعطتها الحرب على غزّة زخماً غير مسبوق، فضروري جداً تفنيد أهم ركائز الحملة الدعائية لإسرائيل بتوظيف ذكرى الهولوكوست لإضفاء شرعيةٍ على حربها المستمرّة على الشعب الفلسطيني، ولكن يجب أن نكون على مستوى عال من الموضوعية والدقة، لأننا في حرب إعلامية وفكرية مع نظام كولونيالي عنصري يجيد تركيب سرديةٍ قوية، وإنّها وإن كانت مبنيةً على التضليل والأكاذيب، تؤثر على الغربيين الذين لم ينسوا الهولوكوست بصدق، وبخاصة في أوروبا وألمانيا، حيث إن هناك شعوراً عميقاً بالذنب تستغله إسرائيل واللوبيات الصهيونية. ولكن الشعور بالذنب حيال ماضي ألمانيا النازية لا يبرّر موقف مفكرين ألمان من إسرائيل، ولا يبرّر مواقف الحكومة الألمانية من الحركات المناصرة للفلسطينيين ومن القضية الفلسطينية، ومن حرب الإبادة على غزّة.

قد يكون بعض المثقفين الألمان يتحدّثون عن خوف، أو لافتقادهم الشجاعة الأخلاقية في نقد إسرائيل ليتجنبوا تهمة اللاسامية، لكن موقف المفكر الألماني، يورغن هابرماس، الداعم لإسرائيل وللحرب على غزّة كان له التأثير الأكبر، إذ تبنّى اثنان من كبار المثقفين الألمان موقفه؛ فقد روّج كذبة تهديد حركة حماس حياة اليهود بوصفهم يهوداً، ولوَصْم حركات التضامن مع الفلسطينيين وللحرب على غزّة بالعداء للسامية. وهابرماس بثقافته الواسعة غير مخدوع، لذا لا يمكن استبعاد أن موقفه قد يكشف عن العنصرية ضد العرب أو منبثق من رؤية استشراقية استعمارية، وهذه أفكارٌ ليست بعيدة عن جوهر العداء للسامية الذي يعتبر اليهود عنصراً دخيلاً على المجتمع الأوروبي كما يرى العنصريون الآن العرب والمسلمين دخلاء جُدداً على الثقافة الأوروبية الاستعلائية.

لقد دخلنا في طوْر حرب فكرية جديدة، طلائعها أصواتٌ شجاعةٌ تفنّد توظيف الهولوكوست في مواجهة أصوات تدافع عن الرواية الصهيونية، ويجب أن نسلّح أنفسنا ثقافياً لها. لذا؛ لموقف جابور ماتي أهميته، ولا سيما أن لهذا العالم تأثيره العميق في تطور علم النفس وعلاج «التروما»، خصوصاً أنه يتحدّث عن «التروما على غزّة» حتى في محاضراته المتخصّصة وأمام مئات المختصين، إضافة إلى ظهوره القوي في وسائل الإعلام، الأمر الذي يُحدِث فرقاً.

وفي هوليوود المخترقة من اللوبي الصهيوني الذي يمتلك نفوذاً قوياً أيضاً على مساحةٍ أقرب إلى الثقافة الشعبية، إذ يتابع حفلها السنوي الملايين في العالم، فتكتسب كلمات جوناثان جليزر أهمية بالغة، خصوصاً أن فيلمه الذي حائز الـ «أوسكار» يدرُس كيف يصبح إنسان عادي مجرماً سادياً في نظام مثل النازية، ونضيف أن ذلك ينطبق على الإنسان في أنظمة عنصرية مثل إسرائيل.

هي معركة فكرية أخلاقية، يتسلّح بها المجرم بذكرى جريمة سابقة، وقد كسرت الحرب على غزّة محظور رفض استغلال إسرائيل الهولوكوست، وإنْ كان الثمن يدفعه أهل غزّة بأرواحهم ودمائهم، فلا مغفرة لمن يُنكر أو يبرّر.

(كاتبة وإعلامية من الأردن)

كاريكاتير — **طارق نجم**

عدوان غزّة في معهد فرنسي

سلام الكواكبي

سارع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى التغريد، كما يحلو له أن يفعل دائماً في الشاردة وفي الواردة، إثر ورود أنباء غير مؤكّدة وغير موثّقة عن إشكال ثانوي وقع، الثلاثاء الماضي، على هامش عقد مجموعة كبيرة من الجمعيات الطلابية في معهد العلوم السياسية في باريس أمسية حوارية / تضامنية بشأن ما يجري في غزّة منذ خمسة أشهر. وذكر ماكرون أن عبارات «غير مقبولة ومُدانة ولا يمكن تحمّلها» وردت في هذا التجمّع. وأدّى رئيس الوزراء غابرييل أتال زيارة مسائية متأخّرة في اليوم نفسه، برفقة وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي، إلى المعهد للوقوف على تفاصيل ما جرى وسماع الجهة المُدّعية، مع عدم الرغبة في سماع الجهة المُتَّهمة.

لقد بدأ الأمر بادّعاء طلاب أعضاء في اتحاد الطلبة اليهود في المعهد نفسه أن إحدى زميلاتهم مُنعت من حضور هذا الحوار لأنها يهودية. وبعد ذلك، جرى تعديل الاتهام والادّعاء أنه قيل لها إن منعها من الحضور عائد إلى أنها «صهيونية». وسرعان ما نفى منظمّو التجمّع حدوث هذا، وقالوا إن التحفظ كان على حضور هذه الفتاة، لأنه سبق لها تصوير بعض الطلاب في تجمّعات مشابهة، وليجدوا صورهم فيما بعد منشورة في وسائل التواصل، مع إشارة إلى دعمهم حركة حماس أو إلى أنهم معادون للسامية. وفي المحصّلة، حضرت هذه الطالبة التجمّع الذي تحاور خلاله المشاركين بشأن أمور عدّة تخصّ التطورات المأساوية في غزّة.

شكّلت هذه الواقعة، المفترض أنها هامشية بالمقارنة مع حجم الأحداث المحلية والدولية الجارية، فرصة ثمينة لتعزيز الخطاب الرسمي غير المتوازن تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، والذي برز خصوصاً إثر هجوم «حماس» على غلاف غزّة. كما أنها أتاحت إعادة تحريك عصى المكارثية الإقصائية المستندة إلى جعل الجلاد يلعب دور الضحية، على الرغم من أن الدماء تغطّيه من رأسه حتى أخمص قدميه. وبالتالي، أُعيد توظيف مفهوم «الانفصالية» الذي اخترعته الطبقة السياسية الحاكمة، ومن ساندها من باحثين مصابين برهاب الإسلام. وكان هذا المفهوم مخصّصاً لإدانة تصرّفات بعض المسلمين الفرنسيين بخفّة منهجية عالية المستوى. أما اليوم، فصار استخدامُه مُحللاً، ليس فقط بحقّ بعض المسلمين، ولا حتى بحقّ أهالي جزيرة كورسيكا الراغبين فعلاً بالانفصال عن فرنسا، بل ضد أي فرنسيةٍ أو فرنسي يقوم بالتغريد سياسياً أو إنسانياً خارج سرب الانصياع الرسمي للسردية الإسرائيلية، ولضغوط يقوم بها مؤيدو إسرائيل المتغلغلين في مواقع مؤثرة في السياسة وفي الإعلام بمعزلٍ عن الانتماء الديني.

كان قد سبق لإدارة المعهد، كما سواها من الصروح العلمية، أن دعت طلابها ومدرّسيها إلى الوقوف دقيقة صمت تكريماً للضحايا الإسرائيليين في عملية 7 أكتوبر. ووضعت صور جميع الأسرى الإسرائيليين لدى «حماس» وبقية الفصائل في أروقة المعهد. في المقابل، كان هناك تعتيم كامل على ما تلا هذا التاريخ من أعمال قتل وتدمير وتهجير في قطاع غزّة تستمر قوات الاحتلال الإسرائيلي بارتكابها. وكان هذا الموقف، غير المتوازن وصعب التبرير، مدعاة لتحرّك مجموعات طلابية، تضمّ فرنسيين وأجانب، لتنظيم حوارات تُنبّه إلى الإهمال الحاصل لقضية سياسية وإنسانية عادلة، في هذا الصرح النخبوي الذي تخرّجت منه شخصياتٌ قيادية للإدارة الفرنسية، كان منهم وزراء ورؤساء حكومات ورؤساء جمهورية كثيرون.

> واقعة من المفترض أنها هامشية بالمقارنة مع حجم الأحداث المحلية والدولية الجارية

المواجهة في معهد باريس للعلوم السياسية جرى ويجرى تضخيمها سياسياً وإعلامياً، ولم تطو صفحتها بعد، على الرغم من تراجع كثيرين من المدّعين عن اتهاماتهم، وعلى الرغم من توضيح المنظمّين مواقفهم بكل شفافية، من الممكن أن تُفسّر بأنها وسيلة مناسبة لهروب القادة السياسيين العبثي إلى الأمام، وذلك لتجنّب الخوض في المشكلات البنيوية الحقيقية التي تواجه البلاد، وتؤدّي إلى تعمّق الأخاديد المجتمعية، وزيادة العنصرية المرضي عنها فعلياً والمُدانة شكلياً، وصعودٍ مريح لممثلي اليمين المتطرّف، كما تفيد بذلك استطلاعات الرأي. فهل تسرّعُ المسؤولين، وفي مقدّمتهم رئيس الجمهورية، بإطلاق التصريحات على عواهنها ستنتج عنه ندامة في قريب الأيام، أم أن السلامة المحمودة في التأني، وخصوصاً لأصحاب القرار، صارت مكروهةً عندما يخصّ الموضوع دولة إسرائيل؟

استضافت قناة إخبارية فرنسية إحدى الطالبات اللواتي نظمّن التجمّع، وقد عبّرت عن ألمها لأنها تُسأل عن تبرير ما حصل لملايين من الفرنسيين، من دون أن تتمكّن من الحديث ولو قليلاً عما يحصل لملايين من الفلسطينيين.

(كاتب سوري في باريس)

إسرائيل والولايات المتحدة ونُكران الجميل

أحمد الجندي

حينما ننظُر إلى سلوك أغلب القادة السياسيين في الكيان الصهيوني في سلوكهم مع الولايات المتحدة يتبيّن أن إحدى أهم السمات البارزة في هذه العلاقة نكران الجميل؛ ذلك هو العنوان الأبرز، رغم ما يراه العالم أجمع مما تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل من دعم مادي ومعنوي، وتعاون عسكري، وصولاً إلى اعتبارها حقيقة، وليس تصريحاً فحسب، جبهة متقدّمة في نظرية الأمن القومي الأميركي. لقد مرّت بالكيان الصهيوني منذ تأسيسه ظروفٌ صعبة أدرك خلالها أنه لا يمكن أن يستمرّ في احتلال فلسطين من دون دعم الولايات المتحدة ومساندتها الكاملة؛ ففي حربي أكتوبر الأولى (1973) والثانية الحالية عاش الكيان تهديداً وجودياً، وعرف مواطنوه جيداً أنه لولا الجسور الجوية والدعم العسكري واللوجيستي الذي قدّمته واشنطن لم تكن إسرائيل لتبقى في المنطقة أبداً، أو أن تستمر. لكن ذلك لم يمنع القادة السياسيين وجمهورهم من انتقاد الأميركيين انتقاداً شديداً وكأنهم لم يقدّموا شيئاً. وقد تتيح لنا مراجعة مواقف الساسة الإسرائيليين من إدارتي الرئيسين ترامب وبايدن خلال الأعوام الماضية، وفي الحرب الحالية، رسم إطارٍ يساعدنا في توصيف حالة نكران الجميل تلك.

كان الإسرائيليون في أثناء رئاسة ترامب ينظرون إليه كأنه المسيح المخلص الذي جاء لتحقيق خلاص يهود العصر الحالي، واعتبره كثيرون منهم كوروش العصر الحديث، أتى ليكمل مهمة كوروش القديم؛ حتى إن رئيس الوزراء نتنياهو، في لقاء جمعه بالرئيس ترامب، بعد قرارات الأخير في صالح الكيان؛ من نقل السفارة الأميركية إلى القدس، واعترافه بضم الجولان لإسرائيل، إضافة إلى ما أسفرت عنه جهوده في التوصل إلى اتفاق أبراهام، شبّه ما فعله الرئيس الأميركي حينها بما فعله الملك الفارسي قديماً لمّا سمح لمنفيي مملكة يهوذا بالعودة من بابل إلى فلسطين لبناء الهيكل في أورشليم، وصرّح بأن العلاقة بين الكيان والولايات المتحدة لم تكن أبداً بمثل هذه القوة.

هكذا كانت الأغلبية الكاسحة من الإسرائيليين ترى الرئيس ترامب في أثناء رئاسته، لكن هذا تغيّر بعد مغادرته البيت الأبيض؛ إذ تبيّن أن بعض تصرّفاته وأقواله القديمة تعكس شخصية رجل عنصري معادٍ للسامية، مثلما عبرت السفيرة الإسرائيلية السابقة، توفاه هرتزل، في مقالها في «يديعوت أحرونوت» نهاية يناير/ كانون الثاني الماضي، حين وصفته بأنه غارقٌ في قضايا قانونية، ومدانٌ بتهمة اعتداء جنسي، وأنه لا يمكن مقارنة ما فعله ترامب لإسرائيل بمجهودات بايدن طوال 50 عاماً قضاها مدافعاً عن الكيان الصهيوني منذ بدأت عضويته في مجلس الشيوخ. في سياق انتقاد ترامب، جاء مقال أورلي أزولاي في «يديعوت أحرونوت»، وكتبت فيه أن الإسرائيليين الذين يحبّون ترامب سامحوه على أكاذيبه وجهله وسلوكه المتنمّر، ونسوا أنه أضر بإسرائيل ضرراً بالغاً حينما انسحب من الاتفاق النووي مع إيران، وهي خطوةٌ أحدثت قفزة كبيرة في البرنامج النووي الإيراني تحت إشرافه وإشراف نتنياهو. بل إنه طبقاً للكاتبة سمح خلال فترة حكمه للحركات المعادية للسامية بممارسة نشاطها، وترى الكاتبة أن من يحبّون ترامب لم يفكروا في أن أتباعه من الإنجيليين يؤمنون بأن تجمع اليهود في مكان واحد ليس من أجل اليهود، بل لأنه مقدمة لحرب يأجوج ومأجوج، وقيامة المسيح، وحينها سيكون مصير اليهود ومن لا يعتنق المسيحية جهنم، وهكذا فمحبة ترامب وأنصاره هي محبة مظلمة. تذهب الكاتبة أبعد من ذلك؛ إذ تعتبر أن اتفاق أبراهام لم يفد إسرائيل في شيء باستثناء قضاء بعض العطلات في دبي، وأن ترامب هو مسيح كاذب، أضر بإسرائيل أكثر مما نفعها، والويل لإسرائيل إذا عاد للبيت الأبيض. وبهذا صار ترامب ملعوناً رغم كل ما قدم، ولم يعد حتى يساوي حذاء بايدن، مثلما صور أحد الكتاب، لأن الأخير خدم إسرائيل في حربها الحالية أكثر مما خدمها أي رئيس أميركي سابق، وأن إسرائيل لم تكن قادرة على مواجهة التحدّي الحالي لولا وقوفه جانبها.

والملاحظ هنا أنه منذ تشكّلت حكومة نتنياهو الحالية وضمّت أحزاباً من أقصى اليمين المتطرّف، كانت مواقف إدارة بايدن أقرب إلى مواقف أحزاب المعارضة العلمانية التي تضمّ قوى يسار ووسط ويمين علماني في إسرائيل، وقد ظهر ذلك أكثر جلاءً في أزمة التعديلات القضائية، ويلاحظ كذلك أن أكثر الأصوات المنتقدة لترامب صدرت عن دوائر أقرب إلى المعارضة، لكن هذه الأصوات كانت سعيدة بالدعم الذي قدّمه لإسرائيل، والقرارات التي أصدرها في حينه، لكنهم يتنكّرون الآن لهذا الدور الذي قدّمه. في الوقت نفسه، تتنكّر الآن الحكومة الحالية، ومعها مؤيّدوها وجمهورها، لما قدمه بايدن والولايات المتحدة لدولة الاحتلال خلال الحرب الحالية.

والواضح هنا أن العلاقة بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة اتّجهت لتأخذ طابعاً شخصياً منذ جاء نتنياهو إلى الحكم، وخصوصاً مع الإدارات الديمقراطية في واشنطن؛ وأصبحت سياسة الحكومة الإسرائيلية تتمحور حول شخص نتنياهو، وصار مؤيدوه يدورون في فلكه، فيحقّقون التنسيق الكامل مع الأميركان، والاستفادة التامة منهم مالياً وعسكرياً ولوجيستياً، لكنهم لا يقبلون التدخلات الأميركية التي يظنّ أنها تمسّ نتنياهو، أو تهدّد ائتلافه الحاكم وبقاءه في السلطة، لإدراكهم أن إدارة بايدن تريد فعلياً التخلّص من نتنياهو، وتبحث عن كل وسيلةٍ تحقق لها هذا الهدف. وفي هذا السياق، يشنّ سياسيون في الائتلاف الحاكم هجوماً على الولايات المتحدة؛ بداية من نتنياهو نفسه، الذي كرّر مراراً أن واشنطن ليس لها الحقّ في التدخّل في السياسة الداخلية لبلاده القادرة على تدبّر أمرها بنفسها، مروراً بن غفير الذي عبّر عن رفضه بعض ضغوط الولايات المتحدة بقوله «نحن لسنا نجمة في العلم الأميركي»، وعضو الكنيست عن «الليكود»، تالي جوتليب، التي قالت، في تعليقها الرافض المقترح الأميركي بإنشاء رصيف في غزّة: «لم يكن العالم أبداً إلى جانبنا، ولا حتى الولايات المتحدة، وإن بدا غير ذلك».

> مرّت بالكيان الصهيوني ظروفٌ أدرك خلالها أنه لا يمكن أن يستمر بالاحتلال من دون دعم أميركا

ليس هذا النهج جديداً، فقد سبق أن هاجم أعضاء من الائتلاف اليميني الحاكم في إسرائيل إدارة بايدن، حينما كان الخلاف على أشدّه بشأن التعديلات القضائية، وأرادت الإدارة الأميركية حينها وقف هذه التعديلات؛ وحينها صرح عضو الكنيست عن الليكود، نيسيم فاتوري، في مارس/ آذار 2023، «لا يمكن للولايات المتحدة أن تتدخّل في شؤون إسرائيل الداخلية، نحن دولة ديمقراطية، فهل سيفرض علينا ما نفعله؟... حينما تستدعي الحاجة إسرائيل أن تدافع عن نفسها، فإنها ستفعل ذلك من دون الولايات المتحدة». أو مثلما عبر عضو الكنيست الأسبق عن الليكود، موشيه بيجلين، والذي سبق له أن شغل منصب نائب الكنيست، حينما صرّح، في أول الحرب في لقاء على القناة السابعة الصهيونية، بأن على إسرائيل أن تخبر بايدن أنها ستنتصر بدونه، «علينا أن ننتقم من غزّة، وأن نجعلها تلقى مصير الهلاك الذي لاقاه الجوييم قديماً في حروبنا التي حكت التوراة عنها، إن بايدن لا يستحقّ الشكر، ونحن لن ننتصر معه على حماس».

وهكذا، لا يقتصر النكران على فريقٍ دون آخر، أو حزبٍ دون غيره؛ إذ تبدو الأصوات القادمة من أحزاب اليسار والوسط والقوى الليبرالية في إسرائيل غير معترفة بما قدّمه ترامب، بينما تبدو أكثر قوى اليمين والأحزاب الدينية منكرةً ما فعله بايدن؛ ويزداد هذا النكران، في حالة بايدن، كلما اتجهنا إلى أقصى اليمين والأحزاب الدينية والشخصيات الأشد تطرّفاً، ربما لأنهم يعتبرونه أداة يحقق من خلالها الربّ وعوده لليهود.

غير أن هذا الأسلوب الإسرائيلي لا يغيّر شيئاً في التزام واشنطن تجاه إسرائيل، مهما بلغ حجم الخلافات بينهما ومهما اختلفت الإدارة في الجانبين؛ ولا يؤثّر في اعتبارها نقطةً متقدّمة للدفاع عن الأمن القومي الأميركي في المنطقة. ولأن قادة الكيان يدركون هذه الحقيقة، فإنهم لا يجدون حرجاً مطلقاً في الاستمرار على نهج أسلافهم أنفسهم الذين لم يمنعهم إحسان الآخرين من الإساءة إليهم.

(كاتب مصري في إسطنبول)

مكان محفوظ للانقسام

حسام كنفاني

رغم حجم الويلات التي يخلفها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وعلى الساحة الفلسطينية عموماً، وعلى كل المستويات، الأمنية والسياسية والاقتصادية والغذائية، إلا أنه يبقى للانقسام الفلسطيني مكان محفوظ وبارز على الخريطة السياسية. الأمر كان معروفاً، ويتم التداول به خلف الأبواب المغلقة، لكنه اليوم خرج بالتراشق عبر بيانات رسمية، وكأن لا شيء يحدث على الأراضي الفلسطينية، وللقضية عموماً، ولا شيء يستدعي الاستنفار والخروج من العقليات السابقة التي حكمت السياسة الفلسطينية خلال 17 عاماً.

منذ بداية العدوان على قطاع غزة، كان من الواضح أن السلطة الفلسطينية، ومن ورائها إلى حد ما، حركة فتح، تنأى بنفسها عن عملية «طوفان الأقصى» التي نفذت في السابع من أكتوبر. كثيرة هي التصريحات الفردية التي صدرت عن مسؤولين في السلطة الفلسطينية تحمّل «حماس»، بشكل أو آخر، مسؤولية ما وصلت إليه الأمور في قطاع غزة، غير أنها لم تصل إلى حد إطلاق مواقف كهذه، وبفجاجة، في بيان رسمي صادر عن حركة «فتح».

بيان «فتح» الذي صدر قبل يومين اتهم «حماس» صراحةً بأنها «سببت إعادة احتلال إسرائيل لقطاع غزة ووقوع النكبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، خصوصاً في قطاع غزة». البيان لم يعف إسرائيل من هذه النكبة، لكنه لم يذكرها بصراحة، وأعطى ما يشبه المبرر لما تقوم به عندما وصف عملية السابع من أكتوبر بأنها «مغامرة». ولم ينس بيان «فتح» اتهام قادة «حماس» بالانفصال عن الواقع و«الحياة برخاء في فنادق السبع نجوم»، بحسب ما ورد في النص.

موقف «فتح» جاء رداً على بيان لحركة «حماس» هاجمت فيه قرار رئيس السلطة الفسطينية محمود عباس تعيين محمد مصطفى رئيساً للوزراء خلفاً لمحمد أشتية، مشيرة إلى أنه تم «من دون توافق وطني، وتعمق الانقسام». ورغم أن ما ورد في البيان قد يكون صحيحاً، إلا أنه خارج سياق الواقع السياسي الذي تعيشه القضية الفلسطينية عموماً. هل هذا هو الوقت المناسب الذي تبحث فيه «حماس» عن دور في العملية السياسية الفلسطينية في ظل الحرب الواسعة الذي تتعرض لها، والإجماع على إبعادها عن المشهد السياسي الفلسطيني؟ وهل الحكومة الفلسطينية المرتقبة، برأي «حماس» أو غيرها من الفصائل التي وقّعت على البيان، ستشكل خشبة خلاص من الواقع المزري الذي تعيشه القضية الفلسطينية؟ ألم يكن من الأجدى، بدل انتقاد تعيين رئيس وزراء، الجميع يعرف أن صلاحياته لا تتخطى صلاحية العمل البلدي، إطلاق مبادرة ما لتغيير المشهد السياسي الفلسطيني، ليس من باب توزيع المناصب، بل من زاوية تكوين جبهة سياسية موحدة تمثل المكون الفلسطيني العام في مرحلة «اليوم التالي» التي يجري الحديث عنها ما بعد حرب غزة؟ والسؤال نفسه مطروح على حركة «فتح»، والتي لا يزال الكثير من رموزها رافضين لمشاركة «حماس» في العمل السياسي الفلسطيني.

من المؤسف بعد كل هذه الدماء التي سفكتها إسرائيل في قطاع غزة والضفة الغربية، وكل هذا الصلف والعنجهية اللذين يتحدث بهما رئيس الوزراء الإسرائيلي عن رفض أي عملية سياسية، أن القيادات الفلسطينية لم تخرج من التفكير الفئوي الضيق القائم، ولا تزال لديها القدرة على الحديث عن المحاصصة، وإذا كان كل ما تشهده الأراضي الفلسطينية اليوم غير قادر على إخراج هذه القيادات من هذه العقلية، والبدء في البحث بجدية عن مبادرات وتقديم تنازلات لرأب الصدع الفلسطيني، فإن من غير الممكن التفكير بأي شيء آخر يمكنه تأمين ذلك.

يبدو أنه لا فرق بين السلم والحرب في حالة الانقسام الفلسطيني، والذي يبدو أن الجميع يريده واقعاً مكرساً لا مجال لتغييره.

سيناريوهات دخول فرنسا إلى أوكرانيا

فاطمة ياسين

في مؤتمر دولي داعم لأوكرانيا عُقد في باريس، قال الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، إنه لا يجب السماح لروسيا بالانتصار في الحرب. لذلك لا يجب استبعاد أيّ احتمالٍ بما في ذلك إرسال قوات إلى أوكرانيا!

يقفز اقتراح ماكرون، بشكل غريب، باعتبار أن فرنسا ليست في مقدّمة الدول التي تقدّم دعماً مادّياً لأوكرانيا في الحرب، بل تأتي في المرتبة السابعة بعد الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا ثم بولندا وكندا والنرويج. وتقدّم فرنسا ما مجموعه نصف مليار دولار فقط. أكّد ماكرون أنه جادٌّ في تصريحه، ولم يطلقه لمجرّد الاستهلاك أو لتخويف روسيا، فهو يعني ما يقول، ثم عاد إلى التخفيف من حدّة التصريح بقوله إن فرنسا لا تدرُس ذلك عمليا، ولكنه مجرّد تفكير مستقبلي. وجوبه موقف ماكرون المتقدّم بإحجام عام، حتى من أميركا التي قالت إنها تعارض إرسال قوات أطلسية أو أميركية إلى أوكرانيا، فمن شأن خطوةٍ كهذه توريط التحالف الاستراتيجي بحربٍ عالمية. لم تزل الزوبعة التي أثارها ماكرون تثير الغبار في كلا المعسكرين رغم خفوت حدّتها، فقد عاد الجانب الروسي إلى التهديد بوضع يده على الزناد النووي، في حال دخلت قوات أجنبية إلى أوكرانيا.

لم يكُن توقيت تصريحات ماكرون اعتباطياً، فقد جاء في لحظةٍ بدأ فيها التراجع الأوكراني على طول جبهات القتال، حيث استطاع الجانب الروسي زحزحة القوات الأوكرانية في عدّة مواقع هامة نحو الغرب بضعة أمتار. وفي ظلّ تعثّر أطلسي في إدامة التسليح لأوكرانيا، يمكن لهذا التراجع أن يستمرّ، ولكن تصريحات ماكرون لا تمثل ردّاً على عثرات ضعف التسليح ونقص إمدادات القوات الأوكرانية بالعتاد، بل تقدّم بديلاً عن طريقة التعامل الأوكراني مع السلاح الجديد الذي جرى توريده قبل هجوم الربيع الأخير، فلا يبدو أن الجيش الأوكراني قد استفاد من الطاقة الكاملة لذلك السلاح، وسقط كثيرٌ منه وسُحب على شكل معدّات معطّلة يجب إصلاحها. يقدّم ماكرون جندياً بديلاً عن الجندي الأوكراني، ووصلت مستويات التجنيد الأوكراني إلى أقصى طاقاتها. ويعتقد ماكرون أن الجندي الأطلسي يمكن أن يقدّم مردودا عسكريا متفوّقا بزجّه مباشرة في المعركة، ويمكن أن يعوّض نقصا أساسيا في الجيش الأوكراني يؤمّن انتصارا.

لا يبدو الاقتراح الفرنسي واقعياً، فالدخول المباشر إلى حلف شمال الأطلسي في المعركة يمكن أن يحفّز الجانب الروسي على انتهاج سلوكيات عسكرية غير تقليدية. وليس بالضرورة اللجوء إلى خيار نووي منذ اللحظة الأولى، فهناك تشكيلة كبيرة من الخيارات ذات تدميرٍ واسع الطيف، يمكن أن تؤذي روسيا، ولكنها من المؤكّد ستؤدي إلى دمار أوروبيٍ كبير، وهو ما لا يريد الغرب رؤيته ولا التعامل معه. وفي الوقت نفسه، تذهب المعركة، بمعطياتها الحالية، إلى مصلحة بوتين، وإن كانت ستأخذ مزيداً من الوقت، ولكن النهاية ستكون مناسبة له. وقد يكون البديل عن ذلك تحرير المساعدات العسكرية مرّة جديدة، وتحديث الأسلحة وتنويعها. وإذا فشل هذا الخيار، سيكون الخيار الثاني باستخدام النصف الغربي من أوكرانيا، وهو الجزء الواقع على يمين نهر الدنيبر، فهناك تسيطر أوكرانيا بالكامل، ولم يحدث أي هجوم أو تهديد روسي على ذلك الجزء، يمكن استخدام هذا المكان واستقدام خبراء وفنّيين من حلف شمال الأطلسي، ليكونوا عمليا على الأراضي الأوكرانية، ولكن خارج ميدان المعركة، الأمر الذي يمكن أن يقصر خطوط الدعم ويسرّع وصوله. قد يعتقد بعضهم أن اللجوء إلى هذا الخيار سيعرّض النصف الغربي من أوكرانيا لهجماتٍ روسية، ويوسّع من دائرة المعركة. لكن روسيا، من الناحية العملية، لا تقدر على ذلك، فمن الصعب عليها إدارة عمليات عسكرية بهذا الحجم، وحلٌّ من هذا النوع قد لا يعطي انتصارا سريعا لأوكرانيا، ولكنه بالتأكيد سيحرم بوتين من فرض انتصاره الموعود، وسيطيل من معركته في أوكرانيا إلى أقصى حدّ، من دون أن يُمنح مبرّرا لاستخدام سلاح غير سلاحه التقليدي.

لن ننكسر ولكن لا تعتادوا الظلم ولا تقبلوا به

مصطفى البرغوثي

بلغ عدد ضحايا جريمة الإبادة الجماعية، من الشهداء والجرحى، أكثر من مائة وعشرة آلاف من سكّان قطاع غزّة، وهو ما يقارب 5% من مجمل سكّان القطاع. وبين الشهداء حوالي 13،500 طفل وأكثر من تسعة آلاف إمرأة. وهذا عدد مذهل، وله معان كثيرة، فلو جرت هذه الأحداث في بلد كالولايات المتحدة لكان الحديث يدور بالنسبة والتناسب عن موت وجرح ما لا يقل عن 12 مليون إنسان في أقل من خمسة أشهر. ولكم أن تتخيّلوا ما الذي كانت ستفعله الولايات المتحدة لو حدث ذلك. ونحن نعرف عدد الحروب التي شنتها على امتداد الكرة الأرضية منذ قتل حوالي أربعة آلاف أميركي في أحداث ما عُرف «11 سبتمبر».

المائة وعشرة آلاف شهيد وجريح ليسوا مجرّد أرقام، فكل إنسان منهم يمثل قصة كاملة، وحياة كاملة، وآمالاً لم تتحقق، وأحلاماً لم تُترجم إلى واقع. وبالنسبة لأكثر من ثلاثة عشر ألف طفل، صارت حياتهم خيطاً قصيراً انقطع قبل أن ينمو، وقصة لم تكتمل، وجُرحاً غائراً في نفوس من بقوا أحياء من أهلهم. أصبح عشرون ألف طفلٍ آخر يتامى، ومهما تعاطف معهم الناسُ والأقارب، فانهم سيكبرون من دون سند آبائهم، ومن دون حنان أمهاتهم الذي لا يعوّض، ولا يمكن أن يعوّض.

أما الألف طفل (حتى الآن) الذين فقدوا أيديهم أو أرجلهم أو كليهما، فسيعانون طوال حياتهم من دون ذنوب اقترفوها، وقد جُرحت قلوبنا جميعاً ونحن نستمع لأحدهم يسأل والده ببراءة إن كانت يده التي بُترت ستنمو من جديد عندما يكبر.

ولكي يفهم الإنسان معاناة أهل غزّة، عليه أن يتذكّر أن 70% منهم فقدوا منذ 76 عاماً بيوتهم وأرضهم وأملاكهم، وجاءوا لاجئين مهجّرين بقوة التطهير العرقي الإسرائيلي إلى قطاع غزّة، ثم عليه أن يتخيّل أنه بعد ساعة من قراءة هذا المقال، سيرى بيته، ومكان عمله، وممتلكاته الشخصية، وغير الشخصية، مدمّرة بالكامل، وأن أعزّاءه أصبحوا شهداء أو مفقودين تحت دمار بيته، ولن يستطيع الوصول حتى إلى جثامينهم لدفنها، وأن عليه بعد ذلك أن يرحل مع من تبقّى من أهله، إن بقي أحد، من مكانٍ إلى آخر وحياته مهدّدة بالقصف الإسرائيلي وإمكانية الموت بين لحظة وأخرى، ثم عليه أن يتخيّل أنه يعيش في غرفةٍ صغيرةٍ مع 80 شخصاً في مدرسةٍ أصبحت ملجأً، وأن عليه أن يشارك مائتي شخص على الأقل في استعمال المرحاض الوحيد المتوفّر، وأن يشارك 2400 شخص آخر في استعمال الحمّام الوحيد للاستحمام، هذا إن كان محظوظاً طبعا، لأنه يمكن أن يجد نفسه بعد ذلك في خيمةٍ على قارعة الطريق، لا تقيه من بردٍ أو مطر أو ريح، وأنه سيعاني الأمرّيْن بعد ذلك ليجد لقمة خبزٍ يسد بها رمقه، أو دواء لالتهاب أصابه بعد كل هذه الظروف القاسية، وإنْ كان مصاباً بمرضٍ مزمن، فعليه أن يتعايش مع إمكانية وفاتهِ المبكّرة بالمضاعفات لاستحالة الحصول على العلاج الذي كان يحميه من الموت.

وعلى الأغلب، سيتذكّر بكل المرارة التي يمكن للبشر احتمالها أولئك الأجانب الذين كانوا يلقون عليه محاضراتٍ في حقوق الإنسان والقانون الدولي والديمقراطية، ثم أداروا ظهورهم لمعاناته، لأن لإسرائيل، برأيهم، حقّ قتله وقتل أهله وتدمير بيته وممتلكاته باعتبار ذلك دفاعاً عن النفس. ثم عليه أن يبتلع خيبة الأمل، المغموسة بالأسى والاشمئزاز، من الإخوة والأشقاء الذين يتبارون في إصدار بيانات التضامن في النهار ويتآمرون في المساء مع الداعمين للعدوان، ويعجزون حتى عن توفير قطرة حليب لأطفالٍ يموتون جوعى، و64 ألف أمٍّ عاجزاتٍ عن إرضاع أطفالهن.

> لا يحقّ، بعد اليوم، لكل من يتجاهل المعاناة والحرب والعدوان وجرائم إسرائيل أن يعطي دروساً أو مواعظ للشعب الفلسطيني

لن ينسى الشعب الفلسطيني، ولن يغفر ما جرى ليس فقط خلال الأيام المائة والستين الماضية، بل وما جرى خلال 76 عاماً من التهجير، والقتل والتدمير والتنكر لحقوقه، والعجز عن التضامن معه... لم تكسر هذه المعاناة الأقسى من أن يحتملها البشر العاديون شعبنا، ولن تكسر إرادته ولا صموده أو نضاله. ولكن لا يحقّ، بعد اليوم، لكل من يتجاهل المعاناة والحرب والعدوان وجرائم إسرائيل أن يعطي دروساً أو مواعظ للشعب الفلسطيني، أو أن يتدخّل في كيفية إدارته نضاله أو شؤون حياته. ولا يجوز لأيٍّ كان أن يعتاد مشاهد الدمار والقتل والتشريد، أو أن يبرّر السكوت على الظلم الذي عشناه ونعيشه.

وسيبقى السؤال الذي يدور في عقل كل طفل فلسطيني عندما يقرأ تاريخ هذه الملحمة أو يسمع رواياتها: لماذا استطاعت دولة، مثل جنوب أفريقيا، أن تتحدّى الظلم والظالمين وتجرؤ على جرّ إسرائيل لتحاكم أمام محكمة العدالة الدولية، وعجز الآخرون؟

(أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية)

الحروب تعيد رسم خريطة الشرق الأوسط

حسان الأسود

تبدو خريطة الشرق الأوسط متغيّرة بفعل الأحداث المستمرّة منذ الاحتلال الأميركي للعراق، ويبدو أنّ نظريّة الفوضى الخلّاقة باتت مع مرور السنوات العشرين هذه واقعاً تعيشه المنطقة بأسرها، فمنذ أن انهارت الدولة العراقية بدأ ميزان القوى مختلّاً بالفعل بين المشاريع المتصارعة على دول العرب، فأصبح التحكّم الإيراني في الأوراق المحليّة أكبر بعشرات المرّات عمّا كان عليه أيام اجتياح بيروت على سبيل المثال، أو ما بين احتلال الكويت وسقوط نظام صدّام حسين. بات الشعب العراقي حالياً، بغالبية أفراده من العرب الشيعة، محكوماً بالعقلية الغيبية التي تستلهم الماضي لتقفز عن الحاضر من دون أمل منظور للمستقبل، والبقيّة من عربه السنّة أصبحت مقهورة في مدنها التي سُمح لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) باجتياحه مقدّمة لهدمها على رؤوس أهلها وتهجيرهم وقمع من بقي منهم. أمّا كُرده، وإن كانوا أفضل حالاً من عربه، فإنّهم محكومون بالفساد أيضاً، فبات كلّ شيء هناك حكراً على عائلات بعينها تحكم وتملك.

جاءت الثورة السورية على نظام الأسد فرصة على طبق من ذهب لحكّام إيران، فمن خلال دفع الحل العسكري نحو خياراته القصوى بمواجهة الشعب السوري، تمكّن الحرس الثوري الإيراني من الانتشار في أغلب مناطق سيطرة قوات النظام، كما مكّن المؤسّسات الإيرانية ذات الطابع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي من التغلغل في بنية الدولة والمجتمع السوريين. أضف إلى ذلك، بالتأكيد، تكريس هيمنة شبه كاملة على لبنان، بعد أن انسحبت السعودية وتركت حلفاءها التقليديين (عائلة الحريري) على قارعة الطريق من دون أي إسناد سياسي.

أما تركيا، صاحبة الإرث التاريخي الطويل في المنطقة، فقد باتت لاعباً له حضورٌ في العراق من خلال تفاهماتها مع حكّام إقليم كردستان العراق من جهة أولى، ومن خلال تدخّلها العسكري الذي تضع من خلاله بعض الخطوط التي تحدّ من سيادة العراق واستقلاله من جهة ثانية. وفي سورية، بات للأتراك القوّة العسكرية الأكبر في مناطق سيطرة المعارضة، وأصبح التأثير التركي في تلك المناطق ملحوظًا جدّاً، سواء على مستوى الإدارة أم الاقتصاد أم الخدمات، فالدوائر التابعة للحكومة المؤقتة ترفع العلم التركي إلى جانب العلم السوري، والولاة الأتراك هم من يديرون مناطق درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام، وأصبحت مؤسّسات الاتصالات والبريد والمصارف والعملة وقطاعات الصحة والتعليم مربوطةً ربطاً شبه كلّي بالدولة التركية. يؤشّر الواقع الراهن إلى أنّ تركيا باتت من بين القوى الأكثر تأثيراً في المشهد السوري، وعلى فرض أن الحلّ بدأ في سورية اليوم، فلن يزول هذا التأثير إلا بعشرات السنين، إن لم يبق أكثر بحكم الثقل الجيوسياسي التركي على الجسد السوري الهشّ.

على المقلب الآخر، أصبحت إسرائيل أكثر حضوراً مما كان المرء يتخيّله عشيّة معاهدات كامب ديفيد أو وادي عربة أو أوسلو أو احتلال العراق. لقد تغلغلت إسرائيل في بنية الأنظمة العربية من خلال شبكة مصالح اقتصادية عملت على نسجها وترويجها بمساعدة حلفائها الغربيين، ومن خلال تعزيز فكرة انتهاء العداء بين العرب وإسرائيل، وتحوّل وجهته نحو إيران وتركيا. ساهمت الأنظمة العربية الحاكمة بهذا النصر الإسرائيلي الكبير، فقد فتحت أبواب التطبيع على مصراعيها أمام حكومات إسرائيل التي ما انفكّت تنحرف نحو اليمين المتطرّف باطّرادٍ مستمرٍّ لا نهاية له، حتى وصلنا إلى انتهاج سياسة حرب الإبادة الجماعية للقضاء نهائيّاً على الحق الفلسطيني في الوجود. إسرائيل حالياً في أوج عربدتها منذ تاريخ إنشائها كياناً غاصبًا قبل ثلاثة أرباع القرن، ولِمَ لا تكون كذلك وهي محميّة بالرعاية الأميركية الكاملة وبالدعم الأوروبي اللامحدود وبالتطبيع العربي المجّاني!

نحن الآن على أعتاب حرب جديدة في لبنان، فالتحضيرات لعمليّة «المرساة الصلبة» التي أعلنتها القيادة الإسرائيلية الأشد تطرّفاً وإجراماً منذ تاريخ تأسيسها باتت واضحة للعيان. ثمّة تغيّرٌ في العقيدة الإسرائيلية للتعامل مع المخاطر المحيطة بهذا الكيان، فلم تعد مراكز الدراسات الإسرائيلية الأكثر التصاقاً بالمستويات السياسية العليا للحكم مثل «The Institute for National Security Studies» تخفي هذا التوجّه. تتحدّد ملامح هذه العقيدة الجديدة من خلال مبدأ الفعل المباشر بعد أن كانت تعتمد مبدأ ردّ الفعل تجاه التهديدات الرسوم الجمركية على الخضر والفواكه القادمة من المغرب، اعتبره محلّلون مغاربة «حرباً اقتصادية» على الرباط. معطيات دفعت مراقبين إلى الحديث عن بوادر أزمة في الأفق، وسندهم في ذلك الحركية النشيطة في الجبهة الأخرى بتبادل الزيارات رفيعة المستوى تخلّلها تدشين مشاريع استراتيجية على الحدود بين البلدين؛ معبر حدودي ومنطقة للتجارة الحرّة، وطريق

> أعادت الحروب تشكيل أغلب دول المنطقة، وما لم تطاوله نيرانها أودت به أجهزة القمع المخابراتية ودورات الفساد والإفقار الممنهج والاستبداد

القادمة من خارج الحدود. قد تتدحرج الأمور بعد الحرب على غزّة ولبنان إلى دعم فكرة إعادة إخراج الجنوب السوري من تحت سيطرة النظام والإيرانيين، فهذه المنطقة ستصبح، مع مرور الأيام، لإسرائيل مثل جنوب لبنان، أي تهديداً محتملاً مفاتيحُ ضبطه في طهران. لم تكن إسرائيل راضية عن الاتفاق الأميركي الروسي الذي سلّم رقبة قوات المعارضة السورية في الجنوب للنظام عام 2018، لكنها لم تمارس ما يكفي من الضغط لمنعه انطلاقًا من عقيدة ردّ الفعل السابقة. لكنّ روسيا لم تلتزم بتعهّداتها التي قطعتها بإبعاد الوجود الإيراني عن حدود إسرائيل، والأردن الذي سعى إلى هذه العودة يدفع الثمن حالياً، فالتهديدات على حدوده لا تقتصر على المخدّرات، بل هي ضغط متواصل على المملكة من الداخل عبر إغراقها بالسلاح وبالمخدّرات، وعبر إيجاد فئات مستفيدة من ذلك كلّه ضمن المجتمع الأردني.

أعادت الحروب تشكيل أغلب دول المنطقة، وما لم تطاوله نيرانها أودت به أجهزة القمع المخابراتية ودورات الفساد والإفقار الممنهج والاستبداد العائد بعد ثورات ربيع الشعوب العربية. أصبحت الفوضى عنواناً للمنطقة، وصارت أحلام سكّانها محصورة بين الأمن ووجبة الطعام وشربة الماء بعد أن كانت واسعة وسع بناء الدولة الواحدة الحاملة للأمّة العربية الكبرى!

(كاتب سوري في برلين)

حياد موريتانيا الصعب وودّها المطلوب

محمد طيفوري

وجدت موريتانيا نفسها وسط حراك دبلوماسي غير مسبوق، فقد أضحت محل اهتمام دول وكيانات إقليمية كثيرة طوّقتها، في الآونة الأخيرة، بالعروض واتفاقيات التعاون في شتى المجالات. وانتقلت فجأة من دولة ظلت منذ الاستقلال عام 1960 على هامش الأحداث والأجندات في محيطيها الإقليمي؛ سواء مع دول غرب أفريقيا أو مع دول المغرب الكبير، إلى دولة تتطلع إلى استثمار موقعها الجيوستراتيجي بغية الاضطلاع بدور جديد في شمال أفريقيا وغربها.

دفعت الأزمات والتوترات المتصاعدة في المنطقة بلاد شنقيط نحو مراجعة سياستها، فسعت الدبلوماسية الموريتانية إلى القطيعة مع حقبة الانكفاء الذاتي لصالح الاضطلاع بأدوار محورية، وبأسلوب ناعم قوامه المشاركة والفعل والتأثير، في نطاقٍ جغرافيٍّ ممتدٍّ على جبهات متعدّدة (المغاربية والساحل والصحراء) بات يستأثر باهتمام القوى الكبرى والصاعدة على حد سواء. استندت في ذلك إلى ما توفّر لديها من عناصر، فقد عزّز اكتشاف ثروات مهمة من الغاز المؤهلات الطبيعية في البلد (الحديد والأسماك والذهب...)، فضلاً عن أنها بوابة الربط الوحيدة بين شمال أفريقيا وغربها، ومنحتها التضاريس أفضلية التحوّل إلى قطب طاقي عالمي (الهيدروجين)، ناهيك عن بقائها قلعة الاستقرار الوحيدة في ساحل أفريقي مضطرب. معطياتٌ أخرى أعادت الأوروبيين مجدّدا نحو موريتانيا، فالشهر الماضي (فبراير/ شباط)، حلّ رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز، بمعية رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين، بنواكشوط، لبحث سُبل دعم هذا البلد واستقراره؛ وهو آخر حلقة من عقد تجمّع دول الساحل (2014) الذي انفرط تحت وطأة الانقلابات العسكرية. دعم سخيّ (500 مليون يورو) نظير التحوّل إلى شرطي لأوروبا، ينهض بمهمة وقف تدفق أفواج المهاجرين غير الشرعيين (بزيادة 300% هذا العام)، من دول الساحل والصحراء نحو جزر الكناري، بما في ذلك توطين طالبي اللجوء، بحسب ما كشفت عنه الاتفاقية الموقعة بين الطرفين، يوم 7 مارس/ آذار الجاري، للتعاون المشترك لمحاربة الهجرة غير النظامية.

كان حلف شمال الأطلسي (ناتو) مدخل الاهتمام الأوروبي بموريتانيا، فمنذ تحوّل نظامها السياسي إلى «شبه ديمقراطي»، ونجاح مقاربتها الأمنية ضد انتشار الجماعات المسلحة، شرع الحلف في تعزيز علاقاته بالبلد، حيث اضطلع بمهمة تدريب عسكريين موريتانيين، وإنشاء أربع مراكز لإدارة الأزمات في البلاد.

يحاول الأوروبيون بهذه المساعي كسب ودّ موريتانيا، أملا في صدّها عن الانضمام إلى قائمة دول الساحل التي اتجهت صوب روسيا، فموسكو لم تتوقف عن مغازلة نواكشوط، متجاهلة كل هذه التحرّكات، حيث قام ممثل الدبلوماسية الروسية سيرغي لافروف بزيارة تاريخية إلى البلاد مطلع العام المنصرم، لا سيما أنها آخر أوراق الاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل، للتقليل من تداعيات الخطايا الفرنسية هناك، بما في ذلك التوغّل الروسي (مجموعة فاغنر في مالي). فضلا عن أنها، من ناحية أخرى، أحسن البدائل عن الغاز الروسي، فالبلد حديث الانضمام إلى منتدى الدول المصدّرة للغاز.

إقليميا، تواجه موريتانيا تجاذباتٍ أقوى، بحكم لعنة الجغرافيا التي جعلتها بجوار العملاقين المتصارعين في المنطقة المغاربية، فقد كانت البلاد، طوال عقود، حريصة على تبنّي سياسة مسك العصا من الوسط، بوضع رجلٍ في الرباط وأخرى في الجزائر، لأن سقف علاقاتها بالجارين محكوم دوما بالحفاظ على التوازن؛ توازن أشبه بالسير على حبل سيرك، ففي أي لحظةٍ يمكن لأحد الأطراف أن يهزّه من الجانب الذي يليه، ما يؤثر في هذا التوازن. فطِنت القيادة الحاكمة في نواكشوط للأمر، فألزمت نفسَها بمسافة أمان، أبعدتها عن منطق الاستقطاب والاصطفاف، خصوصاً أن البلد دفع الثمن غاليا بسبب قضية الصحراء. استطاعت نواكشوط أخيراً ضبط إيقاع التحرّك بين الرباط والجزائر بذكاء ملفت، فبعد غيابها، شهر ديسمبر/ كانون الأول الماضي، عن أشغال الاجتماع التنسيقي الأول، في مراكش، للمبادرة المغربية حول تسهيل ولوج دول الساحل إلى الواجهة الأطلسية. أعقبه، مطلع العام الجاري (2024)، قرار مضاعفة

> أضحى ودّ موريتانيا مطلوباً في عواصم كثيرة، بسعي عدة حكومات نحو شراكات استراتيجية معها، ما يمنحها فرصة التحوّل إلى لاعب محوري في المنطقة

برّي (تندوف - الزويرات)، وافتتاح أول فرع لبنك حكومي (بنك الاتحاد الجزائري).

تكهّنات بدّدتها موريتانيا، بعد تحفظ الرئيس ولد الغزواني؛ رغم وجوده في الجزائر، عن المشاركة، مطلع شهر مارس/ آذار الجاري، في الاجتماع الثلاثي؛ الجزائري التونسي الليبي، لـ«تنسيق أطر الشراكة والتعاون» الذي اعتبره كثيرون محاولةً لدفن اتحاد المغرب العربي، في رسالة واضحة المغزى مفادها أن سعي الدبلوماسية الموريتانية إلى علاقات ثنائية جيدة مع الجزائر لا يعني بالضرورة الانتماء إلى حلف أو محور. وقبل ذلك، بزيارة ممثل الدبلوماسية الموريتانية الرباط، أواخر يناير/ كانون الثاني الماضي، في أعقاب عودته من الجزائر، حيث أعلن العزم على حلّ الخلافات العالقة لما فيه مصلحة الطرفين، ما يؤكّد مجدّدا التزام نواكشوط بسياسة النأي بالنفس عن أي تنافس محتدم بين الجيران.

أضحى ودّ موريتانيا مطلوبا في عواصم كثيرة، بسعي عدة حكومات نحو شراكات استراتيجية معها، ما يمنحها فرصة التحوّل إلى لاعب محوري في المنطقة، متى أحسنت استغلال ما اجتمع لديها من ظروف ومتغيّرات. دور يبقى رهينا بمدى قدرتها على تجاوز معوّقات ذاتية، مرتبطة بطبيعة الدولة (الجيش/ القبيلة)، وهوية المجتمع (العرب/ الأفارقة)... تُقيد سلوكها، وتضبط إيقاعها، وتكبّل حركيتها في منطقةٍ يرتفع فيها منسوب الصراع الجيوسياسي.

(كاتب مغربي)

رئيس التحرير حسام كنفاني ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ الرأي معن البياري ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads